أسس وضوابط الدعاية الانتخابية في دولة الامارات العربية المتحدة

دراسة حالة على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي عام 2015

ا.حميد جاسم حميد الزعابي

باحث دكتوراه بقسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة حلوان

الملخص

تعد التجربة الانتخابية البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة مهمة نحو تعزيز دور المجلس الوطني الاتحادي في مختلف مجالات العمل الوطني بالدولة، وخاصة أن تجربة الانتخابات تعتبر حديثة في المجتمع الإماراتي، وتأتي هذه الدراسة لتحدد ماهية الأطر والضوابط القانونية المحددة لعملية الدعاية الانتخابية البرلمانية ومدى تطبيقها من قبل المرشحين في دولة الإمارات العربية المتحدة ، والتعرف على الادوات المستخدمة في الترويج للحملات الانتخابية ، ولقد اعتمدت الدراسة على برامج الدعائية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات للعام ٢٠١٥ ، حيث تم أخذ عينة عمدية من برامج المرشحين ، و تعد الدراسة دراسة وصفية تعتمد على منهج التحليل الكيفي.

لقد عملت اللجنة الوطنية للانتخابات في دولة الامارات على زيادة الوعي السياسي لدى المرشحين من خلال تحديد ما يسمح في برامجهم الانتخابية، وفي دعاياتهم من آراء سياسية تعبر عن وجهة نظرهم تجاه السياسات الحكومية ، و لقد تبين للباحث أن آليات الرقابة على الحملات الانتخابية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الامارات تنقسم إلى قسمين :

الأول: وسائل الإعلام التقليدية (تلفزيون وإذاعة وصحف ومجلات).

الثاني : وسائل الإعلام الإلكتروني التي تشمل مواقع التواصل الاجتماعي .

لقد تبين للباحث أن أغلب المرشحين في الانتخابات البرلمانية الاماراتية توجهوا إلى وسائل التواصل الاجتماعي في حملاتهم الدعائية وذلك لكثرة استخدامها بين أفراد مجتمع دولة الإمارات وسرعة انتشارها والتفاعلية وقلة التكلفة ، كما شكلت الدعاية الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي نمطا جديدا لم تشهده الدورات السابقة من عام 2006 و 2011 ، وهذا ما جعل اللجنة الوطنية للانتخابات في الامارات الى التركيز على زيادة الوعي الانتخابي بين المرشحين و استحدثت آلية لمراقبة حملات مرشحي انتخابات المجلس، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في إطار متابعة ورصد أوجه إنفاق المرشحين على حملاتهم التي تندرج ضمن خطط الإعلان عبر الإنترنت كما تم توثيق أنشطة الدعاية الانتخابية، المتعلقة بشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ، كل هذه الضوابط ساهمت تحقيق الأثر الإيجابي في زيادة المشاركة الشعبية في الاستحقاق الانتخابي .

ركزت معظم البرامج الانتخابية للمرشحين على القضايا العامة، وهي سمة تشترك بها برامج المرشحين، التي تعبر عن رؤية وتصور شخصي للقضايا العامة، بعكس البرامج الانتخابية التي تضعها الأحزاب والكتل السياسية التي تعبر عن وجهة نظر سياسية، فبرامج المرشحين المطروحة لا يمكن أن يطلق عليها برامج انتخابية، بقدر ما تكون آراء شخصية لقضايا وطنية ، وبالتالي لا يمكن أن يشكل مثل هؤلاء المرشحين وعيا سياسيا لدى الناخبين .

مقدمة:

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة اتحادية في الثاني من ديسمبر عام 1971، ونظام الحكم فيها ملكي دستوري ، وتتكون من سبع إمارات هي :أبو ظبي و دبي و الشارقة وعجمان و أم القيوين و رأس الخيمة و الفجيرة. اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة مبكرا على نظام الحكم الفيدرالي تجلى ذلك من خلال وجود مستويين من مستويات الحكم في الدولة ، هما الحكم المركزي على المستوى الاتحادي للدولة، والحكم المحلي على مستوى الوحدات السياسية المكونة للدولة، ويقوم النظام الفيدرالي على أساس الفصل بين ما هو من صلاحيات ومسؤوليات الحكومة الفيدرالية المركزية، وبين ما هو من صلاحيات الحكومات المحلية على مستوى الوحدات السياسية المكونة للاتحاد، وما هو من الصلاحيات المشتركة بين الحكومتين الاتحادية والمحلية.

وتتمتع دولة الإمارات بوجود سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية على المستوى الاتحادي ، وعلى المستوى المحلي توجد لكل إمارة سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، ولكن تلك السلطات لا تتمتع بوجود فصل بينهما وبخاصة السلطتان التنفيذية والتشريعية، حيث إن الحاكم في كل إمارة هو صاحب القوة التشريعية والتنفيذية في إمارته. وكل إمارة لها الحرية في التنظيم الذاتي لسلطاتها، فالحاكم يمارس سلطته التشريعية والتنفيذية من خلال وجود دوائر حكومية تساعده على أداء تلك المهمات. (1)

لقد انطلقت تجربة الاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971 رافدة بالعديد من الإنجازات التنموية في شتى المجالات وكان لهذه التجربة أثر بالغ على مسيرة العمل الديمقراطي المتمثل في تأسيس المجلس الوطني الاتحادي في الثاني عشر من فبراير عام 1972,إذ قدمت الحكومة الإماراتية الكثير لإنجاح التجربة السياسية بمضامينها , وآلياتها وتوسيع اختصاصات المجلس التشريعية, والرقابية ,والسياسية ,من منطلق توجه المفهوم الراسخ لدى القيادة في دعم مسيرة التنمية والتحفيز و مشاركة المواطنين الفاعلة في الحياة البرلمانية ,بعدما كان اختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي مقصورًا فقط على حكام الإمارات السبع ، ومن ثم دخلت دولة الإمارات مرحلة جديدة في مسيرةِ العمل الوطني هي مرحلة التمكين السياسي التي انطلقت عام 2006 لتوسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات البرلمانية لتصل إلى مشاركة المواطنين في العملية السياسية ,وذلك من خلال ترشيح نصف المتقدمين لعضوية المجلس الوطني، والنصف الآخر يتم تعينهم من قبل حكام الإمارات السبع ، وفي دورة عام 2015 فازت امرأة واحدة في الانتخابات وتم تعيين ثمانية عضوات من قبل الحكومة الإماراتية من إجمالي الأعضاء البالغ عددهم 40عضوا ويعد ذلك سابقة لتاريخ المجلس الوطني فقد عُيّنت الدكتورة أمل القبيسي رئيسًا

للمجلس الوطني لتكون بذلك أول امرأة عربية تترأس البرلمان في العالم العربي، كما شهدت القائمة الانتخابية البرلمانية في دولة الإمارات لعام 2015 ترشح 341 مرشحا ومرشحة موزعين على الإمارات وهى أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين . [2]

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهم ضوابط وأسس الدعاية الانتخابية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الامارات.
2. مدى التزام مرشحي المجلس الوطني في الامارات بضوابط وقوانين الدعاية الانتخابية .
3. أهم المواضيع التي تضمنتها البرامج الانتخابية لمرشحي المجلس الوطني في الامارات .
4. أبرز الوسائل المستخدمة للترويج للحملات الدعائية لدى مرشحي المجلس الوطني الاتحادي.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على ماهية الأطر والضوابط القانونية المحددة لعملية الدعاية الانتخابية البرلمانية ومدى تطبيقها من قبل المرشحين في دولة الإمارات العربية المتحدة ، والتعرف على الادوات المستخدمة في الترويج للحملات الانتخابية .

تساؤلات الدراسة:

تعمل الدراسة على الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. **ما** هي خصائص وأساليب الحملات الدعائية الانتخابية للمجلس الوطني الاتحادي في الامارات ؟
2. ما مدى فاعلية الضوابط والاسس القانونية المحددة لأطر الدعاية الانتخابية الخاصة بمرشحي المجلس الوطني الاتحادي ؟
3. ما البرامج الانتخابية التي روج إليها مرشحي المجلس الوطني الاتحادي ؟
4. ما هي الوسائل المستخدمة للترويج للحملات الدعائية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي؟

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتحدد مجتمع الدراسة في مرشحي المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2015، حيث تم أخذ عينة محددة من برامج المرشحين للمجلس من الإمارات السبع.

منهج الدراسة وخطة التحليل:

تعد الدراسة دراسة وصفية تعتمد على منهج التحليل الكيفي من خلال تحليل الوثائق لكل من القوانين الخاصة بالانتخابات في دولة الإمارات وكذلك البرنامج الانتخابية الخاصة بعينة من مرشحي المجلس الوطني الاتحادي للعام 2015.

الدراسات السابقة:

تناولت عددا من الدراسات السابقة الحملات الانتخابية لمرشحي الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية ويستعرض الباحث فيما يلي بعض نتائج هذه الدراسات:

وخلصت **دراسة (عادل صلاح ،2012)** إلى أن وسائل الإعلام التي خضعت للتحليل أبدت اهتماما ملحوظا بالحملة الانتخابية الرئاسية في مصر عام 2012 ، واتضحت مؤشرات الاهتمام في كم المواد المنشورة أو المذاعة عن الحملات الانتخابية وتخصيص صفحات وبرامج لتغطية أنشطة الحملة الانتخابية وتؤكد هذه النتائج على تنامي دور وسائل الإعلام في الحملة الانتخابية، متأثرة في ذلك بالتغيرات السياسية التي أثرت على تطور الحملة الانتخابية في مصر ، كما أنها توضح أحد ملامح التغير في طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والحملة الانتخابية . (3)

جاءت **دراسة (Li, Jo-Yun، 2013)** لترصد مدى اعتماد الناخبين على الإعلام الجديد ووسائل الإعلام التقليدية كمصادر للمعلومات أثناء الحملات الانتخابية وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من مائتين ثلاثة وثلاثين فردًا من الشباب ممن لهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2012، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة كان من أبرزها: أن الناخبين اعتمدوا على وسائل الإعلام التقليدية، ووسائل الاتصال الشخصي للحصول على المعلومات سواء عن الناخبين أو القضايا

الانتخابية المختلفة. ([4])

دراسة (حمزة سعد ،2015) وهدفت إلى : التعرف على استخدامات الشباب الجامعي في دولة الإمارات العربية المتحدة لوسائل التواصل الاجتماعي وأكثر هذه الوسائل استخداما بين الشباب ورصد الرغبات المتحققة لديهم نتيجة هذا الاستخدام , واتجاهات الشباب الإماراتي حول استخدامه لهده الوسائل ، وتعد هده الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج _المسح الإعلامي الميداني_ حيث قام الباحث بتطبيق دراسته على عينه من طلاب جامعة الشارقة قوامها 200 فرد لجمع البيانات ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- جاء موقع الواتساب أكثر المواقع استخداما من قبل الشباب الجامعي عينة الدراسة يليه "تويتر" ثم " انستجرام".

2- إن الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة هم أكثر الفئات داخل المجتمع استخداما لوسائل التواصل الاجتماعي.

3- ارتفاع معدل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام بين الشباب عينة الدراسة ،إذ أن النسبة الأكبر منهم يستخدمون تلك المواقع بشكل دائم بنسبة 80% وهى نسبة مرتفعة جدا.

4- جاءت الموضوعات الاجتماعية كأكثر الموضوعات التي يفضل الشباب الجامعي الإماراتي عينة الدراسة استخدامها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ([5])

دراسة (محمود مهني، 2015) والتي استهدفت :التعرف على استخدامات الشباب الجامعي في دولة الإمارات العربية المتحدة لمواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات الثقافية ، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية وقد استخدم الباحث فيها منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها أربعمائة وعشرون فردًا من طلاب الجامعات الإماراتية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1-ارتفاع معدل استخدام ارتفاع معدل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي إما بشكل دائم أو مؤقت بين الشباب عينة الدراسة، حيث أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة يستخدمون تلك المواقع بشكل دائم بنسبة86.6%.

2- أكدت نتائج الدراسة على أن الطالبات أكثر استخداما لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل دائم من الذكور وأن نسبة الطالبات 97.4% مقابل 80% للطلاب.

3-جاء موقع الواتساب أكثر المواقع استخداما من قبل الشباب الجامعي عينة الدراسة يليه موقع « تويتر »في المركز الثاني بنسبة تصل إلى 19.6% ثم «انستجرام « بنسبة تصل إلى 17.8%.

5- توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف الذين خضعوا للبحث يرغبون في متابعة الشؤون العامة والأخبار والمعلومات الثقافية. ([6])

دراسة (Hsuan-Ting Chen &Yonghwan Kim، 2016) والتي استهدفت : رصد العلاقة بين معدل استخدام الأفراد للمشاركة لشبكات التواصل الاجتماعي وعملية المشاركة السياسية للأفراد ، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية ، وقد استخدم الباحثان عينة عشوائية قوامها 1041 ممن تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية قوية بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الأفراد وبين إقبالهم على المشاركة السياسية . (7)

وسعت **دراسة (وليد فتح الله بركات،2003)** إلى معرفة وسائل الإعلام التي يعتمد عليها الشباب الجامعي الكويتي كمصدر للحصول على المعلومات التي يحتاج إليه واستندت الدراسة إلى نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام في إطارها النظري، وعلى منهج المسح وأسلوب المقابلة المباشرة مع الخاضعين للبحث وشملت عينة البحث خمسمائة فردًا من الشباب الجامعي ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تلفزيون الكويت يحظى بثقة كبيرة لدى الخاضعين للبحث، بينما تعد الإذاعة مصدرًا متواضعًا للحصول على الأخبار والمعلومات كما يُعدُّ الإنترنت وسيلةً إخباريةً مازالت أقل نسبيا بين اختيارات الخاضعين للبحث كما أكدت على وجودً علاقة ارتباطيه موجبة بين الوسيلة التي يعتمد عليها المبحوث للحصول على الأخبار بصفة عامة، وبين كثافة استخدامه لوسائل الإعلام. (8)

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: التجربة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

1-الخصائص العامة لدستور دولة الإمارات :

قامت دولة الامارات العربية المتحدة منذ نشأتها في 2 ديسمبر 1971 بوضع دستور مؤقت لها، تحول إلى دستور دائم في عام 1996. يمثل الدستور الإماراتي وثيقة وطنية توضح القواعد الأساسية للتنظيم السياسي في الدولة، والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والامارات الأعضاء فيه، ويؤكد الدستور على الحريات والحقوق والواجبات العامة للمواطنين، ويهدف إلى النهوض بالبلاد وشعبها إلى المنزلة التي تؤهلهما لتبوء المكان اللائق بين الدول المتحضرة ، كما حددت الظروف السياسية المحيطة بالمنطقة العربية سمات وخصائص صدور دستور الإمارات وفي ضوء ذلك أمكن تحديد خصائصه على النحو التالي :

1-دستور مدون : النظام الدستوري الإمارات يعتمد على وثيقة رسمية مكتوبة وضعت على أثر توقيع الاتفاق بين حكام الإمارات .

2-دستور مؤقت: إن ظروف قيام دولة الإمارات اقتضت وجود دستور مؤقت بمعنى أنه مرحلي وانتقائي، والهدف من ذلك أنه يمكن إعادة النظر في نصوصه وأحكامه.

3-دستور جامد : أي انه لا يمكن تعديله إلا من خلال السلطة العليا في الدولة وهم حكام الإمارات المكونة للاتحاد أو من ينوب عنهم . (9)

2-سمات الفيدرالية في الإمارات:

تعد فيدرالية الإمارات فيدرالية قائمة على أساس انضمام مجموعة من الإمارات معا في نظام فيدرالي يضمها جميعا ، فهي دولة تأسست من البداية على النظام الفيدرالي ، ولم تعرف غيره ، وتلخص سمات الفيدرالية الإماراتية فيما يلي :

فيدرالية مزدوجة حيث تقوم على وجود صلاحيات يحولها الدستور الإماراتي للحكومة الاتحادية وصلاحيات أخرى للحكومات المحلية على مستوى كل إمارة.

فيدرالية عمودية : تعد الفيدرالية في الإمارات عمودية على المستوى الاتحادي ، حيث أن الإمارات السبع الأعضاء في الاتحاد غير متساوية في القوة التشريعية ، فلكل من إماراتي أبوظبي ودبي تتمتعان بسلطات أكبر من غيرهما من الإمارات الأعضاء فيما يتعلق باتخاذ القرارات في المسائل الموضوعية .

فيدرالية أفقية : إن كل الإمارات الأعضاء في الاتحاد متساوية فيما تتمتع به من صلاحيات وسلطة على المستوى المحلي ، وتتعامل مع بعضها البعض من منطق المساواة ، فكل إمارة لها سلطاتها المحلية والتشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة بها ، حيث لا توجد إمارة تتمتع بسلطات وصلاحيات محلية أكبر مما لغيرها من الإمارات . (10)

3-نشأة المجلس الوطني الاتحادي .

منذ تسلم المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، زمام القيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971، حرص على أن تأخذ الدولة مكانتها المرموقة بين الأمم ؛وذلك من خلال بناء جميع مؤسساتها تعزيزاً لمسيرة الاتحاد، وترسيخاً لشعور الوحدة والانتماء لوطن واحد ؛يتفانى أبناؤه في خدمته لتبقى مكانته الراسخة بين الشعوب ، و لقد آمن الشيخ زايد بأن بناء الدولة لا يتحقق إلا بمشاركة المواطنين في صنع القرار، فتم إعلان الدستور المؤقت للدولة الذي نص على :أن المجلس الوطني الاتحادي هو السلطة الاتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس ، وكان للدعم اللامحدود الذي أولاه المغفور له الشيخ زايد وإخوانه حكام الإمارات المؤسسون رحمهم الله، لأعمال المجلس، وحرصهم على عقد أولى جلساته بعد فترة وجيزة من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة الأثر الكبير في تمكين المجلس من أن يكون إحدى الدعائم الأساسية للتجربة الاتحادية الإماراتية في المشاركة والتنمية، فضلاً عن حرصهم على حضور افتتاح الفصول التشريعية المتعاقبة منذ أول جلسة للمجلس في 13 فبراير 1972، لدعم أركان الاتحاد وتقويته وتحقيق المكاسب الفريدة للشعب، ورفع اسم دولة الإمارات شامخاً عالياً عربياً ودولياً.

وقد ترك اهتمام الشيخ زايد، بحضور جلسات المجلس والمشاركة فيها، أثراً عميقاً في نفوس الأعضاء ، حيث أن المشاركة بحد ذاتها تعبر عن ثقته بالدور الإيجابي الذي يلعبه المجلس الوطني الاتحادي في المشاركة في التنمية وتنفيذ رؤيته رحمه الله، في بناء دولة الاتحاد، وتوفير حياة

ملؤها الرخاء للمواطنين، وتمثيل الشعب والأخذ بيده نحو حياة العزة والرفاهية والكرامة.(11)

و يعتبر المجلس الوطني الاتحادي الجهة البرلمانية الممثلة لشعب دولة الإمارات أمام الحكومة الاتحادية، ويلعب دور الاستشاري ؛ وليكون السلطة الاتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس وهي: المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، القضاء الاتحادي ، وتتضمن بعض اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي فيما ما يلي:

1- مناقشة مشروعات القوانين الاتحادية، بما فيها مشروعات القوانين المالية، وإقرارها، وتعديلها، أو رفضها.

2- مراجعة مشروع الميزانية العامة للدولة، ومشروعات حساباتها الختامية.

3- إبداء الرأي في المعاهدات، والاتفاقيات الدولية.

مناقشة الموضوعات العامة التي تتعلق بشؤون الاتحاد، وتقديم التوصيات.(12)

4-تشكيل المجلس الوطني الاتحادي

يتشكل المجلس الوطني الاتحادي من أربعين عضوا ، يتوزعون على الإمارات بحسب الدستور كما يلي:

(8) مقاعد لإمارة أبو ظبي.
(8) مقاعد لإمارة دبي.
(6) مقاعد لإمارة الشارقة.
(6) مقاعد لإمارة رأس الخيمة.
(4) مقاعد لإمارة عجمان.
(4) مقاعد لإمارة الفجيرة.
(4) مقاعد لإمارة أم القيوين. (13)

5-مدة عضوية المجلس الوطني الاتحادي:

تبدأ مدة عضوية المجلس من تاريخ أول اجتماع له ولمدة أربع سنوات ميلادية ويطلق على هذه المدة الفصل التشريعي، ويكون دعوة المجلس للانعقاد وفض الدورة بمرسوم يصدره رئيس الدولة.(14)

6-شروط وأحكام عضوية المجلس

1- اشترط الدستور لعضوية المجلس الإقامة الدائمة في الإمارة المُمَثلة في المجلس.

2- لا يقل العمر عن 25 عاما عند الاختيار أو الانتخاب للعضوية.

3- التمتع بالأهلية المدنية والسيرة الحميدة وحسن السمعة.

4- الإلمام الكافي بالقراءة والكتابة.

عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس وأية وظيفة من الوظائف العامة في الاتحاد مع التمتع بالحصانة البرلمانية. (15)

7-نظام العمل في المجلس الوطني الاتحادي :

أولا : اختيار رئيس المجلس ونائبه :حيث يتم اختيار رئيس المجلس الوطني ونائبه بالانتخاب في أول جلسة من الفصل التشريعي ، حيث ينتخب المجلس رئيسا له ونائبين من بين أعضائه ، ويكون هذا الانتخاب بالأغلبية المطلقة للحاضرين .

ثانيا : هيئة مكتب المجلس: وتم تشكيله حسب المادة (84) من الدستور الإماراتي الذي منح المجلس السلطة في التشكيل واختيار رئيس أول وثاني ، ومراقبين اثنين يختارهم المجلس جميعا من بين أعضائه ، ومن مهام هيئة المجلس النظر في مشروع ميزانية المجلس السنوية واختيار الوفود بناء على ترشيح رئيس المجلس الوطني لتمثيل المجلس في الداخل والخارج ، إضافة إلى ممارسة اختصاصات المجلس الإدارية . (16)

ثالثا : الأمانة العامة للمجلس : وتعتبر الجهاز الإداري والفني الداعم لعمل المجلس الوطني الاتحادي ، وهي الجهاز التنفيذي الدائم للمجلس ، ومن مهامها :متابعة وإنجاز الأعمال البرلمانية المطلوبة ، وتقديم الخدمات النوعية للأعضاء ، كالدراسات والمعلومات والبيانات التي يستطيع من خلالها كل عضو أن يقوم بدوره المناط له .

رابعا: لجان المجلس: ويعتبر تشكيل لجان المجلي الوطني الاتحادي أهمية كبيرة بالنسبة لعمله فهي عصب الحياة فيه، والمحرك الداخلي لأعماله، حيث تقوم بمهام الدراسة والتمحيص لمختلف الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصه وصلاحياته، وذلك تمهيدا لطرحها ومناقشتها واتخاذ القرار المناسب لها. (17)

8-نظام انعقاد المجلس الوطني الاتحادي :

هناك مجموعة من القواعد الدستورية المتعارف عليها في

مجال انعقاد المجالس النيابية، وبالنسبة لقواعد الانعقاد في المجلس الوطني بدولة الإمارات فهي تتمثل على النحو الآتي:

1- الفصل التشريعي : هو مدة الصلاحية الدستورية للمجلس منذ قيامه وحتى أربع سنوات حسب المادة رقم 72 في دستور الإمارات تبدأ مدة العضوية منذ أول اجتماع له .

2- أدوار الانعقاد: هي فترات انعقاد البرلمان، إذا أن المجالس لا تظل في حالة انعقاد دائم طوال الفصل التشريعي، وإنما تحدد لها فترات معينة لمثل هذا الانعقاد.

جلسات المجلس: يقصد بها أوقات الاجتماع الفعلي للمجلس، فالمجلس لا يجتمع خلال دورة انعقاده العادية أو غير العادية، بل يتم في أوقات وأيام محددة. ([18])

3- نصاب الجلسات : هناك نصاب قانوني للجلسات لانعقادها ، ويتعين حضور أغلبية الأعضاء أي أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس الوطني الذي يبلغ عددهم 40 عضوا ، فإنه يكفي حضور 21 عضوا لانعقاد الجلسة الصحيحة .

التصويت في الجلسات: يتم التصويت أثناء جلسات المجلس الوطني الاتحادي عند طرح المواضيع والقضايا محل الجدل والاختلاف في الرد أو مشروعات القوانين، والتصويت يكون علنيا ويمكن جعله سريا بعد موافقة رئيس المجلس. ([19])

9-اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي:

أغلب المجالس التشريعية تمارس اختصاصات متعددة يتوقف حجمها ومداها حسب شكل وطبيعة نظام الحكم السائد في تلك الدول، وفي دولة الإمارات يلعب المجلس التشريعي دورا محددا في الاختصاصات وهي كالآتي:

- الاختصاصات التشريعية للمجلس: تقتصر اختصاصات المجلس في العملية التشريعية على مناقشة مشروعات القوانين الاتحادية وإدخال ما يراه مناسبا من تعديلات بشأنها.
- الاختصاصات المالية : يتولى المجلس الوطني الاتحادي ممارسة الاختصاصات المالية أثناء تأديته لدوره في مناقشة مشروعات القوانين المالية ، حيث يتاح لمجلس مراقبة مالية الدولة والتأكد من مدى تحقيقها لأهداف السياسية المالية .
- الاختصاصات السياسية: منح الدستور الإماراتي المجلس الوطني الاتحادي سلطة مراقبة الحكومة أثناء تنفيذها لسياستها من خلال توجيه الأسئلة إلى رئيس الوزراء أو الوزير المختص.

تنحصر سلطة المجلس الوطني الاتحادي : - طبقا لدستور دولة الإمارات العربية المتحدة في ممارسته لوظيفته التشريعية - في مناقشة التعديلات الدستورية، ومشروعات القوانين وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها وإبداء ما يراه من ملاحظات على ما يُخطر به من معاهدات واتفاقيات دولية وما يحيله إليه رئيس الدولة من اتفاقيات ومعاهدات، ومناقشة ميزانية الدولة وحسابها الختامي وإبداء ملاحظاته عليها.**([20])**

- مرحلةالتمكين السياسي والمسار الانتخابي في دولة الإمارات

الانتخابات هي العملية التي بمقتضاها يختار الناخبون من يمثلهم في المجلس الوطني الاتحادي ، ومن ثم يتسنى لهم المشاركة الفعالة في إدارة شؤون المجتمع الإماراتي تطبيقا لمبدأ سيادة الشعب ، ولذلك فإن حق انتخاب أعضاء المجلس الوطني الاتحادي كان خطوة أساسية في تحقيق مبدأ المشروعية ،ومسايرا لتطورات الدولة في حداثتها وتنميتها ، ويمكن النظر إلى الانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها أحد الآليات الأساسية التي تعزز من دولة الاتحاد ، فالناخبون يملكون حق الاقتراع لسلطة اتحادية ، وهم يشاركون من خلال حق التصويت في اختيار أعضاء لهم من كل إمارات الدولة ، ويجتمع هؤلاء الأعضاء الذين تم انتخابهم في قاعة واحدة ليناقشوا قوانين الدولة والرقابة على أعمال الحكومة .([21])

- انتخابات المجلس الوطني الاتحادي عام 2015:

تمثل انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي أقيمت في الثالث من أكتوبر الماضي من عام 2015 المرحلة الثالثة في برنامج التمكين السياسي، وتعتبر خطوة مهمة نحو تعميق التجربة البرلمانية الإماراتية، وتعزيز دور المجلس في مختلف مجالات العمل الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة أن هذه الانتخابات تختلف عن سابقاتها، سواء لجهة تطبيق مبدأ الصوت الواحد، أو لجهة التسهيلات الخاصة بالتصويت حتى لمن هم خارج الدولة من خلال السفارات، وهي بلا شك إجراءات تعكس الحرص على تعزيز المشاركة

الشعبية في هذه الانتخابات، وتطوير التجربة البرلمانية، كي تواكب حركة التطور التي تشهدها الدولة على المستويات كافة ، ولقد اعتمدت اللجنة الوطنية للانتخابات خلال اجتماعها الثاني عشر الذي عقد بأبوظبي في الخامس من يوليو 2015 قوائم الهيئات الانتخابية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2015 والتي ضمت 224.279 ألف عضو يمثلون الهيئات الانتخابية في جميع إمارات الدولة وذلك بنسبة زيادة تصل إلى 66 % مقارنة مع قوائم الهيئات الانتخابية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي للعام 2011 والتي بلغت 135.308 مواطن ومواطنة.([22])

لقد فتحت اللجنة الوطنية الإماراتية للانتخابات الباب لمشاركة الإماراتيين المقيمين خارج الإمارات أو الزائرين لدول أخرى للمشاركة في التصويت في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2015، وحددت عدد أيام الانتخابات بستة أيام، بينهم يومان يكون التصويت فيهما في السفارات الإماراتية المنتشرة حول العالم في 20 و21 سبتمبر 2015، وأربعة أيام في الداخل أيام 28 و29 و30 سبتمبر، ويكون اليوم الأخير في 3 أكتوبر 2015. وهو نفس اليوم الذي ستظهر فيه نتائج الفرز الأولية لأصوات الناخبين، وكانت جميع المراكز الانتخابية داخل الدولة وخارجها مرتبطة مع بعضها البعض إلكترونياً، وذلك حتى لا يسمح لأي شخص بالتصويت مرتين.([23])

– اللجنة الوطنية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي:

يتم تشكيل اللجنة الوطنية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي برئاسة وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي و كل من(وزير العدل – وزير الصحة –وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – أمين عام وزارة شؤون الرئاسة– وكيل وزارة الداخلية– أمين عام وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني – اثنان من الشخصيات العامة يختارهما رئيس اللجنة) .

تتمثل اختصاصات اللجنة الوطنية للانتخابات في ممارسة كافة الصلاحيات اللازمة للإشراف على سير العملية الانتخابية من كافة جوانبها كما تعمل على التوعية بالعملية الانتخابية التي استجوبت تنظيم وجدولة الأنشطة المقررة للانتخابات ، ويتم اختيار ممثلي كل إمارة لشغل المقاعد المخصصة لها وفقاً للدستور في المجلس الوطني الاتحادي وفقاً لما يلي :

– يتم انتخاب نصف الأعضاء من قبل هيئة انتخابية تشكل بواقع مائة مضاعف لممثلي كل إمارة كحد أدنى. يتم اختيار النصف الآخر من ممثلي كل إمارة عن طريق الحاكم. ([24])

- اختصاصات المؤسسة التشريعية وموقعها في بنية النظام السياسي.

إن دور المجلس الوطني هام جداً وحيوي في عمل النظام السياسي من جهة ، وفي نظرة المواطنين للانتخابات وتفاعلهم من ناحية أخرى، و قيام المؤسسة التشريعية (البرلمان) بالدور المطلوب منها يرجع بالأساس إلى الاختصاصات التي تتمتع بها من ناحية ، والكيفية التي تمارس بها هذه الاختصاصات من الناحية الأخرى، والمجلس الوطني باعتباره إحدى السلطات الاتحادية العامة الخمس له اختصاصات تشريعية وأخرى رقابية ، كما أن المجلس الوطني لا ينفرد وحده بالسلطة التشريعية ، بل يتشارك فيها مع كل من المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الدولة ومجلس الوزراء وعليه يمكن القول ان السلطة التشريعية في الدولة رباعية في اختصاصاتها وفي ضوء ذلك ، تتمثل الاختصاصات التشريعية للمجلس الوطني الاتحادي في

التعديلات الدستورية التي ينفرد به المجلس الأعلى لاتحاد ، سواء في مجال اقتراحه أو إقراره والمصادقة عليه ، إلا انه يحيله بعد اقتراحه إلى المجلس الوطني لمناقشته ، أسوة بمشروعات القوانين ، مع بعض الاختلاف ، فليس لمجلس الوزراء هنا أي دور ، كما أن إجراءات التصويت عليه تحتاج إلى ثلثي أعضاء المجلس.([25])

ثانياً: الدعاية الانتخابية :

1–مفهوم الدعاية الانتخابية

تعتبر البرامج الدعائية الانتخابية من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الحملات الانتخابية، إذ تتضمن هذه البرامج توجهات المرشح أو الحزب في جميع المجلات (اقتصاديا

– سياسيا –اجتماعيا وثقافيا) ولأنها تتجه إلى الاهتمام بالقضايا الحسّاسة خاصة في ظل ظهور ما يعرف باقتراع القضايا الذي يستلزم وجود ثلاثة عناصر وهي: أنّ المواطنين يجب أنْ يهتموا بالقضية وأنْ يكوّنوا رأيًا حولها ويجب أن يعرفوا مواقف الحزب أو المرشح من القضية، ويؤدي اقتراع القضايا إلى تراجع الاقتراع الحزبي ويظهر هذا النوع من الاقتراع في الدول الغربية ، وقد عرفها «هارولد لازويل « بانها التعبير المدروس عن الآراء والأفعال الذي يصدر من الأفراد والجماعات الأخرى ، وذلك من أجل أهداف محددة مسبقا ، ومن خلال تحكم نفسي([26])، والدعاية الانتخابية هي أساسا عملية إثارة المواطن بقصد الوصول إلى تسوية التتابع المنطقي ، وتفترض الدعاية السياسية نوعا من أنواع التلاعب الذي يجب أن يخضع لفلسفة معينة ، وتهدف الى توليد مواقف وتصرفات لدى الأفراد والجماعات التي تتوجه اليهم ، وتعديل الادراك الخاص بهم والتحكم في سلوكياتهم ، بل تسعى الى جعل الجمهور المستهدف (الناخبين) يتقبلون كل الأفعال التي يقوم بها السياسي القائم بهذه الدعاية ([27])، كما يعرف دنيس ما كويل: الحملة الدعائية الانتخابية بأنها جهود اتصالية تمتد إلى مدة زمنية تستند إلى سلوك مؤسسي أو جمعي يكون متوافقا مع المعايير والقيم السائدة، بهدف توجيه وتدعيم وتحفيز اتجاهات الجمهور نحو أهداف مقبولة اجتماعيا مثل التصويت، وتهدف الأنشطة الدعائية في الانتخابات الى السيطرة على الرأي العام للفئة المستهدفة من الناخبين وسلوكها الاجتماعي بما يحقق أهداف القائمين بالعملية الانتخابية ، ويرى البعض أنه من غير الضروري أن يدرك الجمهور المستهدف تلك الأسباب التي تدفعه إلى تبني آراء وأفكار واتجاهات القائم بالعملية الدعائية الانتخابية . ([28])

تشكل الانتخابات إحدى آليات المشاركة السياسية، ووسيلة لصنع الخيارات السياسية، إذ توفر ممارسة واقعية لاختيار القادة، وتقرير قضايا وطنية مطروحة، وفي ظل عدم إمكانية حكم أعضاء المجتمع أنفسهم مباشرة، تكون ممارسة عملية تهيئ الفرصة لتشكيل حكومة ديمقراطية لتمثيلهم أمر ضروري ([29])، فهي فرصة لمشاركة كل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب، مما جعل هذه العملية أساس النظم الديمقراطية والتي من شروط قيامها:([30])

أ. اختيار الحكام والنواب عبر انتخابات حرة ونزيهة ومتتالية، وبعيدة عن أية ضغوط على المواطنين.

ب. إعطاء كل المواطنين البالغين حق التصويت في الانتخاب.

2–استراتيجيات وأساليب الحملات الدعائية الانتخابية:

يقصد بالحملة الانتخابية: كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين، منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الانتخابات، من أجل التأثير في الناخبين وكسب أصواتهم. ([31])

كما يمكن تعريفها على أنها: الفترة التي تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميا وقانونيا (أي بموجب قانون الانتخابات) والتي يتقدم خلالها المرشحون بعرض برامجهم على الناخبين، وقد لجأ المشرع ومعه السلطات التنظيمية والتنفيذية والقضائية بهدف تحقيق مبدأ المساواة بين المرشحين و المواطنين وضبط وسائل الدعاية، إلى حصر الحملة الانتخابية في شبكة من القواعد القانونية، بشرط أن تؤمن الدولة لجميع المرشحين التسهيلات ذاتها من أجل القيام بحملاتهم الانتخابية، وأن تحول دون تجاوز أحد الأطراف باستعمال امتيازاته (المال، وسائل الإعلام العامة...) للتأثير غير المشروع وغير المتكافئ على الناخبين، وتعمل السلطات الرسمية ولجان المراقبة والإشراف على التكفل بضمان مبدأ المساواة في حال استعمال المرشحون للوسائل الدعائية والسمعية البصرية غير المرخص و المسموح بها قانونا، كما تتولى تطبيق مبدأ الحياد الذي تنتهجه السلطات العامة في هذا المجال أي أن سلطات الدولة لا تمثل أي طرف مرشح وعليها أن لا تناصر أو تؤيد أيا من المرشحين. ([32])

3–خصائص الحملة الانتخابية:

- أنها ذات أهداف سياسية : حيث أن الأحزاب السياسية والمترشحين يسعون من خلال الحملات – الانتخابية إلى تحقيق الفوز في الانتخابات عن طريق تحقيق نسب الفوز ، حسبما تقتضي الدساتير والقوانين ، وقد يكون الهدف دعائيا يتمثل في محاولة التأثير على نفوس الجماهير ، والتحكم في

سلوكهم ، وقد يهدف أيضا إلى مقاطعة الانتخابات مثلما حدث في الانتخابات الرئاسية في الجزائر عام 1999 ، حيث أن الحملة الانتخابية لحزب العمال تهدف إلى إقناع الجماهير بمقاطعة الانتخابات .

- استخدام كافة وسائل الاتصال: حيث أن نجاح الحملة يعتمد على وسائل الاتصال الجماهيري والاتصال الشخصي معا، وذلك لضمان وصول رسالة الحملة لأكبر عدد من الجماهير والأفراد.
- كثافة التغطية: والهدف منها الحفاظ على صورة قوية للمرشح وإيصال برنامجه للجمهور.

لديها إدارة منظمة وتخطيط دقيق : بحيث يسلك القائم بها أقرب الطرق للوصول إلى الهدف ، وتتميز كذلك بانها ذات مدة زمنية محددة ، تبدأ من تاريخ دعوة المواطنين والناخبين للاقتراع إلى يوم إجراء الانتخاب ، حتى يتمكن الناخب من معرفة المرشح والاطلاع على برنامجه. ([33])

نتائج الدراسة

أولاً: أسس و ضوابط الحملات الانتخابية في دولة الإمارات:

1-القوانين والقواعد المنظمة للانتخابات

قام الباحث بتحليل القوانين والقواعد المنظمة للانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة وتوصل إلى ما يلي:

– حددت التعليمات المنظمة لعملية الانتخاب الإجراءات المتبعة في عملية الفرز ، فقد أخذ المشرع الإماراتي بمبدأ الاقتراع السري المباشر إلى جانب ممارسة الناخب لحقه الانتخابي بنفسه ، وذلك في الإمارة التي يمثلها ، باعتبارها الدائرة الانتخابية ، ولكل ناخب صوت واحد ، مع جواز قيام الناخب بانتخاب أكثر من مرشح في إماراته ، على أن لا يجاوز العدد نصف أعضاء الإمارة التي يمثلها في المجلس الوطني ، ومن أهم الاجراءات التي سنها المشرع الإماراتي :

– اعتمد المشرع طريقتين للانتخاب ، أولهما الطريقة اليدوية من خلال إدلاء الناخبين بأصواتهم من خلال صناديق الاقتراع ، حيث يقوم مسئولي المراكز بفتح صناديق الاقتراع وإغلاقها بعد انتهاء المدة المقررة للانتخاب بحضور المرشحين أو وكلائهم وثاني تلك الطرق ، التصويت الالكتروني وفي هذا الحالة يتم التأكد من قبل مسئولو المراكز من توافر الإجراءات الفنية والتنظيمية المتعمدة في هذا النظام من خلال الآتي :

– يتم التأكد والتحقيق من شخصية الناخب من خلال إبرازه لبطاقة الهوية المعتمدة ، وتتخذ اللجنة المكلفة بالإجراءات اللازمة لمنع تكرار تصويت الناخب لأكثر من مرة .

– تقوم اللجنة المكلفة بتسليم كل ناخب ورقة الاقتراع ليثبت رأيه فيها في المكان المناسب داخل القاعة ويضعها في المكان المخصص ، دون أن لا يكون لأي شخص حق الاطلاع على محتواها .

– فرز صناديق الاقتراع يتم لتحديد عدد أصوات الناخبين ، بحيث تسجل أسماء المرشحين ، وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح ، مع الأصوات الباطلة ، والتأشير في ورقة كل ناخب عند تفريغها في الكشف المعد لذلك ، أما عند استخدام النظام الالكتروني فيتم الفرز بإتباع الطرق الفنية المتبعة .

2-ضوابط الحملة الانتخابية على المرشحين للمجلس الوطني في دولة الامارات

إن العملية الانتخابية في دولة الامارات العربية المتحدة هي تمثيل شعب دولة الامارات والسعي إلى تعزيز الانتماء الوطني والعمل على تحقيق المصلحة العامة وذلك عبر الالتزام التام ببنود التعليمات التنفيذية الخاصة بشروط الترشح والحملات الانتخابية وفترة الصمت الانتخابي وكذلك التوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية للانتخابات الأمر الذي من شأنه تعزيز جهود تنفيذ العملية الانتخابية بشفافية ومهنية عالية ([34]) ، ومن هذا المنطلق جاء قرار اللجنة الوطنية للانتخابات رقم (2 / 2 /2011) الخاص بشأن التعليمات التنفيذية للانتخابات والضوابط التي على كل مرشح أن يلتزم بها في حملته الانتخابية وهي كالآتي :

- المحافظة على قيم ومبادئ المجتمع والتقيد بالنظم واللوائح واحترام النظام العام.
- عدم تضمين الحملة الانتخابية أفكاراً تدعو إلى إثارة التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي أو العرقي تجاه الغير.

- عرض برامجهم الانتخابية في وسائل الإعلام المحلية المرئية والمسموعة والمقروءة
- يحظر على جميع المرشحين القيام بأية دعاية انتخابية تنطوي على خداع الناخبين أو التدليس عليهم أو التشهير بالآخرين في الدعاية الانتخابية.
- يحظر الإنفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من ميزانية الوزارات والمؤسسات والشركات والهيئات العامة، كما يحظر استخدام المؤسسات والمرافق العامة للدعاية الانتخابية.
- يجوز لكل مرشح تلقي تبرعات من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين على ألا تتجاوز هذه التبرعات سقف الإنفاق على الحملات الدعائية.
- لا يجوز مطلقاً تلقي أية أموال أو تبرعات من خارج الدولة أو من جهات أجنبية.
- عدم تجاوز سقف الإنفاق على الحملات الدعائية والترويجية عن مبلغ (2) مليون درهم.
- الإفصاح عن مصادر تمويل الحملات الدعائية والانتخابية وتسليم لجنة إدارة الانتخابات خطة الحملة الدعائية وموازنتها لاعتمادها.
- عدم وضع اللوحات الدعائية للبرامج الانتخابية الخاصة بالمرشحين أمام مراكز التصويت أو الحديث مع الناخبين أمام مراكز الاقتراع.
- تبدأ الدعاية الانتخابية بعد إعلان القائمة النهائية لأسماء المرشحين، وتنتهي بنهاية الدوام الرسمي الذي يسبق الموعد المحدد للانتخابات بثماني وأربعين ساعة ولا يجوز القيام بأي شكل من أشكال الدعاية بعد هذا الموعد أو يوم إجراء الانتخابات.
- لا يجوز استخدام مكبرات الصوت في أعمال الدعاية الانتخابية إلا في القاعات والصالات المخصصة لهذا الغرض. ([35])

3-الطعون الانتخابية:

يقصد بالطعون الانتخابية :المنازعات التي تدور حول النتائج الانتخابية او بعبارة أخرى مدى صحة النتائج في تعبيرها عن إرادة الناخبين ، وقد تكون هذه الطعون متعلقة بتقسيم الدوائر الانتخابية ، أو مرحلة الفرز وعد الأصوات ، أو صحة عضوية المرشح لعدم استيفائه الشروط المقررة قانونا لترشحه ، وفي حال صحة هذه الطعون فإنه يحكم أو يقرر البرلمان العضوية وليس سقوطها ، لأن إسقاط العضوية يعني أن العضو تم انتخابه صحيحا ووفقا للشروط القانونية ثم طرأت اعتبارات ، أو أفعال أدت إلى إسقاط العضوية ، فإسقاط العضوية يرد على أصل صحيح ، وهو أن العضو اكتسب صفة العضوية بمشروعية كاملة ، أما بطلان العضوية فهو ملازم لشيء لم يكن صحيحا منذ البداية ، أي أن العضو اكتسب صفة العضوية بغير المشروعية القانونية ، أو الشروط القانونية الواجب توافرها سواء كانت هذه الشروط خاصة به ، أو خاصة بالعملية الانتخابية ذاتها .([36])

ثانياً: نتائج تحليل البرامج الانتخابية لعينة من مرشحي انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات عام 2015:

- ركزت البرامج على القضايا التي تهم الناخب، وتتعلق بحياته اليومية، حيث قدم كل مرشح برنامجاً يهدف إلى حل هذه القضايا في حال تم اختياره، و الموضوعات التي تم التركيز عليها مثل: قضايا التعليم، الضمان الصحي، ورواتب المتقاعدين.
- ركزت البرامج على توجيه رسائل إلى فئات معينة عمرية أو مهنية، بهدف التأثير عليهم ومخاطبة اهتماماتهم مثل فئات المرأة، الشباب، كبار السن، المتقاعدون والموظفون.
- اهتمت البرامج بالقيم الوطنية والإنسانية، التي تركز عليها الدولة مثل أمانة الصوت، والعمل، والمشاركة في صناعة القرار، وتحقيق السعادة للمواطن والمجتمع.
- قدمت البرامج معلومات عن المرشحين وخلفياتهم التعليمية والمهنية والمجتمعية.
- رصدت اللجنة الوطنية للانتخابات مخالفات ارتكبها مرشحون لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2015 في كل من أبوظبي ورأس الخيمة وأم القيوين ، وتمحورت حول تصوير المرشح نفسه في مؤسسات حكومية وهذا محظور ، حيث لا يجوز للمرشح الاستفادة أو التلويح بمكان عمله في زيادة إعداد الناخبين الراغبين في التصويت له، و قامت لجان الإمارات المختلفة، بالتنبيه على المرشحين والمرشحات

لإزالة المخالفة لضمان الحيادية وتكافؤ الفرص بين الجميع.
– المخالفات التي حدثت قد تكون غير مقصودة بسبب سوء فهم من المرشحين أو المرشحات.
– ركزت اللجنة الوطنية للانتخابات على عدم استعمال المباني الحكومية وشبه الحكومية للدعاية للمرشح.
– منع استخدام مكبرات الصوت في أعمال الدعاية الانتخابية إلا في القاعات والصالات المخصصة لهذا الغرض.

رؤية الباحث:

إن الرسائل الاتصالية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي قد تعددت موضوعاتها والفئات التي تخاطبها والقيم التي تناولتها والمعلومات التي تضمنتها، وهو ما يقدم دليلاً متكاملاً للناخبين يساعدهم في اتخاذ القرار والتصويت لمرشح دون غيره، وإن جاءت بعض الرسائل الدعائية متشابهة بين المرشحين سواء في التصميم أو المضمون، و بعضها مليئة بالتفاصيل غير اللازمة أو المقتضبة بحيث لا تقدم الصورة المطلوبة عن المرشح، إلا أن هذا يمكن تجاوزه إذا اخذنا في الاعتبار حداثة تجربة بعض المرشحين وصغر سنهم.

معظم البرامج الانتخابية للمرشحين تركز على القضايا العامة ، وهي سمة تتمي بها برامج المرشحين ، التي تعبر عن رؤية وتصور شخصي للقضايا العامة ، بعكس البرامج الانتخابية التي تضعها الأحزاب والكتل السياسية التي تعبر عن وجهة نظر سياسية ، ويمكن فرز أبرز ما كشفته هذه البرامج الدعائية من خلال ما يلي :

1- كشفت البرامج الانتخابية في دولة الامارات العربية المتحدة مدى الجدية والوعي التي تعامل من خلالها المرشحون مع قضايا الوطن الداخلية

2- أفرزت البرامج الانتخابية في دولة الامارات العربية كوادر وطنية قادرة على التعبير بصدق وموضوعية عن هموم المواطن على منصات العرض في الحملات الانتخابية عبر الندوات والدعايات وفي قراءة وتحليل لمضامين البرامج الانتخابية للمرشحين

3- قضايا التعليم والصحة والإسكان احتلت الصدارة لدى غالبية المرشحين بما يعكس وعيا شديدا بأهمية تلك القضايا لتطوير وتحديث المجتمع

4- أوضحت البرامج الانتخابية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي أن العامل الحاسم في الفوز بالانتخابات البرلمانية في دولة الإمارات كان في جانبين الأول كان العلاقات الشخصية للمرشحين وقوة ارتباطاتهم الاجتماعية والعائلية أما الجانب الثاني كان في أشكال وأنماط الحملات الدعائية والبرامج المطروحة على مواقع التواصل الاجتماعي التي رجحت كفة بعض المرشحين على البعض الآخر.

5- جاءت المحصلة النهائية للتجربة الانتخابية للمجلس الوطني الاتحادي في الإمارات ايجابية شكلا ومضمونا بالرغم من بعض المؤشرات السلبية المتمثلة في تفاوت الإقبال على التصويت من إمارة إلى أخرى فمثلا بلغ التصويت أعلى مستوياته في إمارة أم القيوين بنسبة تجاوزت 88 % وسجلت إمارة أبوظبي أدني مستوى وهو 60 % ، أما مستوى الإقبال على صعيد الدولة ككل فقد بلغ 84.4 % وهي مؤشر على النضج والوعي السياسي في المجتمع الإماراتي .([73])

6- تجربة الانتخاب في دولة الإمارات حديثة، وبالتالي فإن وضع برامج انتخابية وتسويقها قضية تحتاج إلى وقت من طرفي المعادلة المرشح والناخب.

المراجع

1 محمد بن هويدن ، الفيدرالية في الإمارات ، ط3 (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي، 2010) ص 26 .

2 – الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الاتحادي www.almajles.gov.ae

3 –عادل صلاح، دور وسائل الإعلام في الحملة الانتخابية الرئاسية المصرية في ضوء نظرية الهجين، العدد الثاني، **مجلة بحوث العلاقات العامة**، الجمعية المصرية للعلاقات العامة، 2012، ص 162 –207 .

4 –Li, Jo–Yun, (2013)."Re–examining the Two–Step Flow of information in the age of digital media: The case of the 2012 presidential election in the United States".MA Dissertations, Iowa State University.

5 – Saad, H. (2015). The Use of Social Media Among Public Relations Students in the UAE. International Journal of Customer Relationship Marketing and Management, 6(2), 15–30, April–June.

6 – محمود محمد مهني، "استخدامات الشباب الجامعي الإماراتي لمواقع التواصل الاجتماعي كمصادر للمعلومات الثقافية" رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الإعلام قسم العلاقات العامة والإعلان، 2015).

7 –Yonghwan Kim &Hsuan,Ting Chen (2016).Social media and online political participation: The mediating role of exposure to cross–cutting and like–minded perspectives. Telematics and Informatics, 33, 320–330.

8 – وليد فتح الله بركات اعتماد الشباب الجامعي الكويتي على وسائل الإعلام في المعرفة بالقضايا العربية والدولية ، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** ، العدد الثامن عشر ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2003 ص10.

9 – إبراهيم شيحا، القانون الدستوري، ط 1 (بيروت: الدار الجامعية للطباعة 1983)، ص 15–18.

10 – فرواكه هيرد، الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط1 (دبي : موتيفيت للنشر 2007) ، ص249–295 .

11 – نجم الدين الحمودي، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط 2 (أبوظبي : مذكرات ودراسات ، 2004) ص 148 .

12 – شيخة الملا ، المشاركة السياسية في الإمارات (القاهرة : المنتدى العربي ، التعليم وآفاق الشراكة في ضوء أهداف الإنمائية الألفية ، 2005) ص11 .

13 – ناجي شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة والحكم ، ط1 (العين : دار الكتاب الجامعي ، 1983) ص 181–183 .

14 – محمد بن هويدن ، الفيدرالية في الإمارات مرجع سبق ذكره

15 –مصطفى عفيفي، المبادئ العامة للقانون الدستوري لدولة الإمارات لعربية المتحدة ، ط 1 (دبي : شرطة دبي ، 1988) ص 321 .

16 – السيد إبراهيم ، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ط1 (أبوظبي : مركز الوثائق والدراسات ، 1979) ص 288 291

17 – محمد المزورعي المجلس الوطني الاتحادي ، تجربة الماضي وآفاق المستقبل ، ط 1 (الشارقة : مركز الخليج للدراسات ، 2007) ص 347 – 352 .

18 – حمدان الغفلي ، **مظاهر استقلال وتوازن السلطان في النظم الفيدرالية ، دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة ، وألمانيا ، ودولة الإمارات العربية المتحدة** ، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة : كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2009)

19 – رمضان بطيخ ، تطور الفكر السياسي والدستور في دولة الإمارات ط 1 (أبوظبي : مؤسسة العين للنشر ، 1994) ، ص 176 .

20 – السيد إبراهيم، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مرجع سبق ذكره .

21 – عادل السمنهوري ، الانتخابات في دولة الامارات

: توثيق قراءة في التجربة الديمقراطية ، ط1 (أبوظبي : بريد الإمارات ، 2007) ص 49 – 52 .
22 – تقرير انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 1511، ط1، اللجنة الوطنية للانتخابات، 2016.
23 – نوال الشحي، البرامج الانتخابية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، ط1 (أبوظبي : إدارة البحوث والمعلومات في المجلس الوطني الاتحادي 2015) ص 11 ، 12 .
24 - محمد بن هويدن ، الفيدرالية في الإمارات ، مرجع سبق ذكره
25 – المجلس الوطني الاتحادي، خطاب رئيس الدولة في افتتاح دور الانعقاد لعادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي، المضبطة الأولى، بتاريخ 2007/2/12.
26 – مي عبدالله ، الدعاية وأساليب الإقناع ، ط 1 (لبنان : دار النهضة العربية ، 2006) ص6 .
27 – صفوت العالم ، الاتصال السياسي والدعاية الانتخابية ، ط1 (القاهرة : دار الايمان للطباعة ،2005) ص25–27 .
28 – علي الكواري، الخليج العربي والديمقراطية ، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) ص 36 .
29 –[29]عبد الوهاب رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني. ط1، (بيروت: دار الثقافة و النشر، 2003) ص 52.
30 – مركز حقوق الإنسان، حقوق الإنسان و الانتخابات، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ط1 ،1994 ، ص 12.
31 – حامد قويسي، دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسية. ط1 (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ،2003) ص 377.
32 – عبد الوهاب الكيلالي وآخرون ،موسوعة العلوم السياسية، ط 1 (القاهرة : المؤسسة العربية للدراسات والنشر1979) ص 583.
33 – الحملات الانتخابية والعلاقات العامة، مأخوذة من الموقع www.topicsinpublicrelations.com
34 – فؤاد عبدالمنعم ، التسويق الاجتماعي وتخطيط الحملات الإعلامية ،ط 2 (القاهرة : عالم الكتب ،2001) ص 55 –57 .
35 – محمد المزروعي ، التجربة الانتخابية في الإمارات ، ط 1 (مسار للطباعة والنشر ، 2014) ص 123 .
36 – عبدالفتاح باغي ، المشاركة السياسية في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي : نحو بناء نموذج للسلوك الانتخابي في الإمارات ، **مجلة عجمان للدراسات والبحوث** ، جائزة حميد بن راشد النعيمي للثقافة والعلوم ، العدد13 ،2014 ، ص 28
37 – عادل السمنهوري ، الانتخابات في الإمارات ، مرجع سبق ذكره